

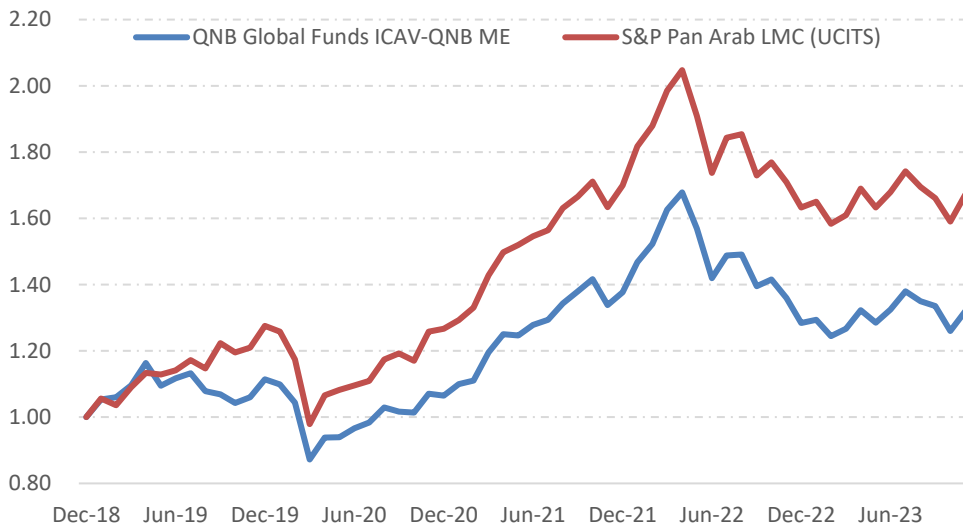
اعتبارات المخاطر

- يستثمر الصندوق في أوراق مالية في الأسواق الناشئة معرضة بدرجة أكبر لمخاطر التغيرات الاقتصادية والسياسية والتنظيمية التي قد تشكل مخاطر إضافية على الصندوق.
- قد تتأثر قيمة الصندوق بقواعد الرقابة على الصرف والتغيرات في أسعار الصرف.
- ينطوي هذا الاستثمار على مخاطر قد تؤدي إلى خسارة جزء أو كامل مبلغ استثمارك.
- قبل أن تقرر الاستثمار، يجب أن تتأكد من أن الوسيط قد أوضح لك أن الصندوق مناسب لك.
- يجب ألا يعتمد المستثمرون على هذه المواد التسويقية وحدها لاتخاذ قرارات الاستثمار.

لمحة عن الصندوق

العملة الأساسية للصندوق	الدولار الأمريكي
إجمالي صافي الأصول	4.5 مليون
صافي قيمة الأصول	14.23
عدد الحيازات	41
المؤشر الإرشادي	
مؤشر S&P المركب للشركات الكبيرة والمتوسطة في العالم العربي (متوافق مع تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل)*	

الأداء



ملخص أهداف الاستثمار

الهدف من الصندوق الفرعي هو زيادة رأس المال على المدى الطويل من خلال الاستثمار في الأسهم في السوق الموجودة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

إدارة الصندوق

حسن عبيدي، محلل مالي معتمد (CFA)

الأداء بعملة فئة السهم (%)

تراكمي	شهر واحد	للسنة حتى الآن	سنة واحدة	3 سنوات	5 سنوات	منذ الإنشاء***
الصندوق	4.66%	2.71%	-6.84%	30.07%	لا يوجد	49.11%
المؤشر بالدولار الأمريكي	5.00%	2.16%	-5.71%	40.45%	لا يوجد	66.21%

مقاييس الصندوق

13.3x	السعر إلى الأرباح (12 شهر متتابع)
3.5%	توزيعات الأرباح
16.3	العائد على السهم
2.0x	السعر إلى الدخل

أكبر 5 حيازات (% من المجموع)

9.06	جهة الإصدار
7.19	مصرف الراجحي
5.73	أرامكو السعودية
4.65	البنك الأهلي السعودي
4.47	إعمار العقارية
	QNB

معلومات فئة السهم

بيانات الصندوق	الحد الأدنى لمبلغ الاكتتاب	رسوم الاشتراك	رسوم الإدارة (%)	تاريخ إنشاء الصندوق	معلومات فئة السهم
IE00BD3GLW41	1,500 دولار أمريكي	2.0%	1.0% سنوياً	01.01.2017	(acc) A دولار أمريكي

* من 1 أكتوبر 2019، تم تغيير المؤشر المعياري من أجل الالتزام بلوائح تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل
** يتم إجراء الحسابات المرتبطة بالأداء لمدة سنة واحدة ومنذ إنشاء الصندوق باستخدام مزيج من المؤشر القديم والجديد
*** مقارنة الأداء كما في نهاية ديسمبر 2017 أخذت عندما كان الاستثمار في الصندوق بشكل كامل حسب المؤشر، بسبب عدم الوصول إلى الأسواق الرئيسية

مكونات الصندوق					
المؤشر	الصندوق	القطاع (% من المجموع)	المؤشر	الصندوق	المنطقة الجغرافية (% من المجموع)
53.7	43.1	المالية	56.0	57.9	السعودية
8.5	10.0	الطاقة	18.4	19.3	الإمارات العربية المتحدة
4.4	8.9	العقارات	9.8	11.3	قطر
11.2	7.6	المواد	9.3	6.0	الكويت
9.2	6.5	خدمات الاتصالات	-	5.5	النقد وما يعادله
-	5.5	النقد وما يعادله	1.7	-	مصر
3.8	5.4	الخدمات العامة	0.6	-	البحرين
1.2	4.4	تكنولوجيا المعلومات	0.7	-	الأردن
1.7	3.8	الرعاية الصحية	2.2	-	المغرب
3.3	3.6	الصناعة	1.1	-	عمان
1.4	1.4	السلع الكمالية	0.3	-	تونس
1.6	-	السلع الاستهلاكية			

تعليق مدير الصندوق	
<p>التوقعات المستقبلية</p> <p>تراجع الأداء النسبي لأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالأسواق العالمية من المستوى المرتفع المتوسط المسجل في منتصف عام 2022. ونتوقع أن يؤدي هذا التراجع إلى ارتفاع وهبوط، ثم سيغير مساره باتجاه الصعود المستقر. ستستفيد أسعار السلع الأساسية من تعافي الاقتصاد العالمي في أعقاب التغيرات الهيكلية في الإمداد في العقد الماضي. ولا تزال التقييمات غير مرتفعة ونتوقع نمو الأرباح برقم أحادي مرتفع.</p>	<p>بيئة السوق</p> <p>ارتفعت أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممثلة بمؤشر S&P المركب للشركات الكبيرة والمتوسطة في العالم العربي، بنسبة 5.00% خلال الشهر المشمول في هذا التقرير. بالمقارنة مع الأسواق العالمية، كان أداء أسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل من أداء مؤشر MSCI World بنسبة 4.04%. وانتعشت الأسهم العالمية في شهر نوفمبر، مدعومة بتراجع قيمة الدولار الأمريكي وانخفاض عائدات السندات. وتتوقع أسواق الأسهم والسندات تخفيض أسعار الفائدة عاجلاً وليس آجلاً في العام المقبل. وتراجع مزيج السلع الذي يمثله مؤشر بلومبرغ للسلع بنسبة 2.69% في ظل تأثير المخاوف بشأن تراجع الطلب العالمي على معنويات المستثمرين.</p> <p>أداء المحفظة</p> <p>تخلف أداء الصندوق مقارنة بأداء المؤشر الإرشادي خلال الشهر، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تأثير عملية توزيع الاستثمارات. وكانت السوق المصرية أكبر مساهم في الأداء السلبي النسبي نظراً لانخفاض وزنها. وكان المساهمان الإيجابيان في الأداء، من حيث الدول، هما الإمارات العربية المتحدة والمغرب. ومن حيث القطاعات، كان أكبر مساهمين في الأداء السلبي النسبي هما قطاعا المالية وتكنولوجيا المعلومات، بينما كان قطاعا العقارات والخدمات العامة مساهمين إيجابيين في الأداء النسبي.</p>